الدكتور محمد حزيط

أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري

على ضوء آخر التعديلات لقانون الإجراءات الجزائية والاجتهاد القضائي

طبعة جديدة
منقحة ومتممة

دار بلقيس
دار البيضاء - الجزائر

Scanné avec CamScanner

الفهرس

Scanné avec CamScanner

العنوان	الصفحة
تمهيد	3
الفصل الأول: الدعاوى الناشئة عن الجريمة..	11
المبحث الأول: الدعوى العمومية...L'action publique	12
المطلب الأول: القواعد الأساسية للدعوى العمومية..	13
المطلب الثاني: القيود الواردة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية	22
المطلب الثالث: أسباب انقضاء الدعوى العمومية.	35
المبحث الثاني: النيابة العامة.....Le ministère public	45
المطلب الأول: تنظيم النيابة العامة وقواعد اختصاصها	46
المطلب الثاني: خصائص النيابة العامة..	54
المطلب الثالث: اختصاصات وكيل الجمهورية...	58
المطلب الرابع: طرق تحريك الدعوى العمومية من طرف وكيل الجمهورية..	84
المطلب الخامس: علاقة وكيل الجمهورية بالنيابة العامة وبالضبطية القضائية وبقاضي التحقيق	103
المطلب السادس: حماية الشهود والخبراء والضحايا.....	113
المبحث الثالث: الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي.....	117
المطلب الأول: سبب وموضوع الدعوى المدنية	118

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: خصوم الدعوى المدنية..	122
المطلب الثالث: الجهة المختصة بالفصل في دعوى التعويض المترتبة عن الجريمة	123
المطلب الرابع: كيفية رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجزائية..	127
الفصل الثاني: إجراءات البحث والتحري أو التحريات الأولية....	131
المبحث الأول: تنظيم الشرطة القضائية بصفة عامة.	133
المطلب الأول: تشكيل الشرطة القضائية....	133
المطلب الثاني: قواعد الاختصاص المحلي والنوعي للشرطة القضائية	141
المطلب الثالث: إدارة ومراقبة الشرطة القضائية..	146
المبحث الثاني: اختصاصات ضباط الشرطة القضائية....	150
المطلب الأول: الاختصاصات العادية لضباط الشرطة القضائية..	151
المطلب الثاني: اختصاصات ضباط الشرطة القضائية في حالة الجريمة المتلبس بها	160
المطلب الثالث: الاختصاصات الاستثنائية لضباط الشرطة القضائية في حالة البحث والتحري بشأن بعض الجرائم.....	173
المطلب الرابع: اختصاصات ضباط الشرطة القضائية في حالة الإنابة القضائية	181
المطلب الخامس: القواعد الخاصة بالتحقيق مع الأحداث الجانحين أثناء مرحلة التحريات الأولية	183
الفصل الثالث: التحقيق الابتدائي..	187
المبحث الأول: طرق اتصال قاضي التحقيق بالدعوى العمومية.	189

Scanné avec CamScanner

	الصفحة
المطلب الأول: افتتاح التحقيق بناء على طلب وكيل الجمهورية	191
المطلب الثاني: افتتاح التحقيق بناء على شكوى مصحوبة بادعاء مدني.	193
المبحث الثاني: قواعد اختصاص قاضي التحقيق..	202
المطلب الأول: قواعد الاختصاص المحلي والشخصي والنوعي لقاضي التحقيق	202
المطلب الثاني: تنازع الاختصاص	213
المبحث الثالث: إجراءات التحقيق	218
المطلب الأول : الاستجواب والمواجهة	218
المطلب الثاني: سماع الشهود والطرف المدني..	229
المطلب الثالث:الانتقال للمعاينة والتفتيش وإعادة تمثيل الجريمة	235
المطلب الرابع: الإنابة القضائية	246
المطلب الخامس: الخبرة القضائية	250
المطلب السادس: إجراء البحث الاجتماعي والخبرة العقلية في الجنايات.	256
المطلب السابع : أساليب البحث والتحري الخاصة	259
المبحث الرابع: أوامر قاضي التحقيق	261
المطلب الأول: مذكرات قاضي التحقيق المتعلقة بالضبط والإحضار والإيداع والقبض	261
المطلب الثاني: سلطات قاضي التحقيق في مواجهة المتهم.	269

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: أنواع أوامر قاضي التحقيق	290
المطلب الرابع: أوامر التصرف عند انتهاء التحقيق.	302
المطلب الخامس: كيفية تشكيل ملف التحقيق وحساب المصاريف القضائية.	308
المبحث السادس: بطلان إجراءات التحقيق	314
المطلب الأول: أنواع البطلان	315
المطلب الثاني: الحق في التمسك بالبطلان..	318
المطلب الثالث: البطلان المقرر من غرفة الاتهام أو جهات الحكم.	319
الفصل الرابع: غرفة الاتهام.	321
المبحث الأول: تشكيل غرفة الاتهام وكيفية إخطارها.	322
المطلب الأول: تشكيل غرفة الاتهام	322
المطلب الثاني: إخطار غرفة الاتهام	323
المبحث الثاني: إجراءات انعقاد غرفة الاتهام وقراراتها	326
المطلب الأول: إجراءات انعقاد جلسات غرفة الاتهام	326
المطلب الثاني: قرارات غرفة الاتهام	329
المبحث الثالث: السلطات الخاصة برئيس غرفة الاتهام..	335
المطلب الأول سلطة الإشراف على سير التحقيق	335
المطلب الثاني سلطة مراقبة الحبس المؤقت	336

Scanné avec CamScanner

الفصل الخامس: القواعد الإجرائية الخاصة بالشخص المعنوي.	337
المبحث الأول: القواعد الخاصة بالمتابعة الجزائية للشخص المعنوي	338
المطلب الأول: قواعد الاختصاص المحلي..	339
المطلب الثاني: أسباب انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للشخص المعنوي	342
المطلب الثالث: سلطات قاضي التحقيق في مواجهة الشخص المعنوي	344
المبحث الثاني: القواعد الخاصة بتمثيل الشخص المعنوي..	346
المطلب الأول: طرق تمثيل الشخص المعنوي..	347
المطلب الثاني: وضع ممثل الشخص المعنوي أثناء سير الدعوى	352
الفصل السادس: جهات الحكم الجزائية.....	355
المبحث الأول: الجهات القضائية الجزائية بصفة عامة....	356
المطلب الأول: المبادئ العامة للمحاكمة..	356
المطلب الثاني: اختصاص المحاكم الجزائية	359
المبحث الثاني: محكمة الجنح والمخالفات	361
المطلب الأول: طرق اتصال المحكمة الابتدائية بالدعوى	361
المطلب الثاني: إجراءات انعقاد جلسة محكمة الجنح والمخالفات	363
المطلب الثالث: أنواع الأحكام الصادرة عن محكمة الجنح والمخالفات.	366
المطلب الرابع: المعارضة في الأحكام الغيابية..	370

Scanné avec CamScanner

المبحث الثالث: الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي.	375
المطلب الأول: مجال الاستئناف	375
المطلب الثاني: ممن يجوز الاستئناف وميعاده	378
المطلب الثالث: إجراءات الاستئناف و آثاره	382
المطلب الرابع: القيود الملزمة لجهة الاستئناف عند الفصل في الملف	384
المطلب الخامس: تشكيل الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي وسير جلساته	386
المطلب السادس: قرارات الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي	388
المبحث الرابع: محكمة الجنايات	389
المطلب الأول: القواعد الخاصة بتشكيل محكمة الجنايات واختصاصها وانعقادها	390
المطلب الثاني : كيفية إعداد قائمة المحلفين..	396
المطلب الثالث: الإجراءات التحضيرية لدورات محكمة الجنايات	397
المطلب الرابع : سير جلسة محكمة الجنايات	401
المطلب الخامس : مداولة محكمة الجنايات والحكم الصادر عنها	409
المطلب السادس: القواعد الخاصة بالاستئناف أمام محكمة الجنايات الاستئنافية	416
المطلب السابع : في الغياب أمام محكمة الجنايات	423
الفصل السابع: الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا	429

Scanné avec CamScanner

المبحث الأول : نطاق وأشخاص الطعن بالنقض..	430
المبحث الثاني : إجراءات الطعن بالنقض	431
المبحث الثالث : أوجه الطعن بالنقض	433
المطلب الأول في التصريح بالطعن بالنقض وتبليغه إلى الخصوم	435
المطلب الثاني أجل الطعن بالنقض	436
المطلب الثالث دفع الرسم القضائي	438
المبحث الرابع : أثار الطعن بالنقض وقرارات المحكمة العليا	439
المبحث الثالث أوجه الطعن بالنقض	441
المبحث الرابع في آثار الطعن بالنقض وقرارات المحكمة العليا	444
المطلب الأول أثار الطعن بالنقض وإجراءات توصل المحكمة العليا بملف الطعن	445
المطلب الثاني قرارات المحكمة العليا	446
قائمة المراجع	449
الفهرس	455

Scanné avec CamScanner

كلمة عن المؤلف

الأستاذ الدكتور محمد حزيط أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة البليدة 2، وكان قد مارس مهنة القضاء كقاضي النيابة فقاضي التحقيق قبل التحاقه بمهنة التدريس بالجامعة. صدر له عدد من المؤلفات والمقالات العلمية في المجال القانوني.

كلمة عن الكتاب

إن قواعد الإجراءات الجزائية تهدف إلى تعقب مرتكبي الجرائم لكشفهم ومتابعتهم ومعاقبتهم جزائيا، من دون المساس بحقوقهم وكرامتهم، بما يحقق مصلحة المجتمع في عدم ترك الفرصة للمجرم للإفلات من العقاب، نظرا لاعتدائه على أمن المجتمع ونظامه، ومصلحة المتهم في ضمان حقه في الدفاع عن نفسه، حتى، يتمكن من إثبات براءته إن كان بريئا، ولا يرغب إلى الزج بإنسان بريء إلى قفص الاتهام.

وقد صدر قانون الإجراءات الجزائية الجزائري في سنة 1966 ومسه بعد ذلك عدة تعديلات، منها : التعديل الذي أجري عليه في 2015 بالأمر رقم 15-02 الذي ألغى فيه نظام المتابعة عن طريق إجراءات التلبس، وعوض بإجراءات المثول الفوري أمام محكمة الجنح، ومنح لوكيل الجمهورية سلطة إجراء الوساطة في المادة الجزائية، وتم فيه أيضا تعديل بعض الأحكام المنظمة للطعن بالنقض أمام المحكمة العليا. وتعديل سنة 2017 بالقانون رقم 17-07، الذي تم فيه إعادة النظر في الأحكام المنظمة لمحكمة الجنايات، وتكريس المشرع الجزائري فيه مبدأ التقاضي على درجتين أمام محكمة الجنايات، وتعديل سنة 2019 بإلغاء المادة 6 مكرر التي كانت تشترط الشكوى المسبقة لتحريك الدعوى العمومية ضد مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية عن أعمال التسيير، وتعديل سنة 2020 الذي نص فيه على إنشاء القطب الجزائي الاقتصادي والمالي ذو الاختصاص الوطني، وتعديل الأحكام المنظمة لإجراءات استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات، وتعديل سنة 2021 الذي نص على إنشاء قطب جزائي وطني مختص بالمتابعة والتحقيق في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والجرائم المرتبطة بها على مستوى محكمة سيدي أمحمد.

واعتبارا لكل التعديلات المتعاقبة التي مست جوانب عديدة من قانون الإجراءات الجزائية، فإننا في هذا الكتاب تطرقنا إلى الدعاوى الناشئة عن الجريمة، وإجراءات البحث والتحري عن مرتكبيها، والقواعد المنظمة للتحقيق القضائي، والقواعد الإجرائية الخاصة بالشخص المعنوي، وجهات الحكم الجزائية، والطعن بالنقض أمام المحكمة العليا، على ضوء آخر التعديلات التي أجريت على قانون الإجراءات الجزائية.

السعر العمومي : 1500 دج

ISBN : 978 9947 33 203 0

9 78 9947 332030

Scanné avec CamScanner